



أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد السعودي

إعداد

د. مجاهد ضيف الله صالح العمري

الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد

كلية الأنظمة والاقتصاد بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

Muj8341@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دهباط

المجلد السادس – العدد الثاني – الجزء الرابع – يوليو ٢٠٢٥

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

العمري، مجاهد ضيف الله صالح. (٢٠٢٥). أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد السعودي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دهباط، (٢)٤، ٢٤٧-٢٦٩.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي: دراسة تطبيقية

على الاقتصاد السعودي

د. مجاهد ضيف الله صالح العمري

المستخلص :

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مقيسًا بمعدل التضخم، خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٢٤، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الرقابية مثل الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة. واعتمد البحث على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والتضخم، حيث تبين أن زيادة الإنفاق الحكومي غير الموجه تؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية، بينما يعزز العجز المالي هذه العلاقة السلبية، في حين يعمل النمو الاقتصادي مقياساً بنمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على تخفيف حدة التضخم. وأوصى البحث بضرورة تبني سياسات إنفاق حكومي تستهدف دعم القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية، وضع حدود واضحة للعجز المالي، وتشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تعزيز الشفافية والمراجعة الدورية للسياسات المالية، بما يحقق التوازن بين الإنفاق الحكومي والاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، الاستقرار الاقتصادي، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي،

نموذج ARDL

أولاً: الإطار العام للبحث

١. المقدمة

تعد الأزمات الاقتصادية من الظواهر التي تؤثر بشكل بالغ على استقرار الاقتصاد الوطني، حيث تخلق هذه الأزمات تحديات معقدة أمام السياسات الاقتصادية في مختلف الدول. ففي وقت الأزمات، تواجه الحكومات ضغوطاً كبيرة لتحقيق استقرار اقتصادي، وقد يكون للإنفاق العام دور حاسم في استقرار الاقتصاد من خلال تحفيز النمو أو من خلال التخفيف من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية (Arestis & Sawyer, 2004). وعلى الرغم من أن الإنفاق العام يمكن أن يكون أداة فعالة لمواجهة التحديات الاقتصادية، إلا أن استخدامه غير السليم قد يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية وعلى رأسها التضخم وعجز الموازنة (Blanchard & Leigh, 2013).

ومن هنا، يسعى هذا البحث إلى استكشاف العلاقة بين الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مقيسًا بالتضخم، خلال الفترة محل الدراسة. كما يهدف البحث إلى فهم كيفية تأثير الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار بعض المتغيرات الرقابية مثل الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة. وباعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، يتم قياس العلاقة بين هذه المتغيرات، مما يتيح تحليلاً أكثر دقة لطبيعة الروابط بين الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي.

٢. مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في فهم كيفية تأثير الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال قياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم، مع إدخال الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة كمتغيرات رقابية.

وبالتالي، يحاول الباحث الإجابة على التساؤلات الرئيسية التالية:

- ما هو تأثير الإنفاق العام على مستوى التضخم في الاقتصاد السعودي؟
- كيف يؤثر كل من الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة على العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم؟
- ما هي التوصيات اللازمة لتعزيز فعالية سياسات الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

٣. أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من الحاجة لفهم العلاقة بين الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والأزمات التي قد تؤثر على التضخم والنمو الاقتصادي. يساعد البحث صانعي القرار على تصميم سياسات إنفاق عام أكثر فعالية، بما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن الأزمات. كما يساهم البحث في إثراء المعرفة الأكاديمية حول العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الرقابية.

٤. أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل تأثير الإنفاق العام على التضخم كمؤشر للاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- دراسة أثر المتغيرات الرقابية مثل الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة على العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم.
- تقديم توصيات حول كيفية تحسين سياسات الإنفاق العام لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

٥. الدراسات السابقة

٥.١. الدراسات باللغة العربية

- دراسة عدي علي فرحان منخي وأحمد عبد الله سلمان (٢٠٢٤)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان قدرة الإنفاق الحكومي، الذي يمثل الأداة الرئيسية للسياسة المالية، على التأثير في النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق. وارتكزت الدراسة على فرضية مفادها أن الإنفاق الحكومي المستند إلى سياسة إنفاقية رشيدة يمكن أن يزيد من معدلات النمو الاقتصادي وإنتاجية المجتمع. وتناولت الدراسة تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت إلى أن الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كان مرتفعاً لكنه لم يصل إلى المستويات اللازمة لزيادة معدل النمو الاقتصادي بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية وتدهور الوضع الأمني. وأوصت الدراسة بتفعيل القطاع الخاص وزيادة استثماراته وجذب الاستثمار الأجنبي، مع تفعيل القطاع المصرفي وتهيئة أجواء الاستثمار لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوسيع الوعاء الضريبي لتحقيق إيرادات مرتفعة للدولة.

- دراسة عادل محمد عطية ضو (٢٠٢٤)

هدفت إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومستويات التضخم في ليبيا خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٢٢. اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي والكمي للبيانات باستخدام برنامج EViews لتحليل ديكي فولر واختبار استقرار البيانات، بالإضافة إلى تحليل الانحدار البسيط عبر برنامج SPSS للتأكد من العلاقة بين المتغيرات. أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، بينما كانت العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومستويات التضخم غير ذات دلالة إحصائية. أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني لضمان الاستقرار الاقتصادي.

• دراسة حسني السيد ومصطفى عمر الشهاوي (٢٠٢٤)

هدفت إلى دراسة أثر الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على مؤشر جودة النمو المقترح من خبراء صندوق النقد الدولي، بعد تنقيح المؤشر بما يتلاءم مع البيانات المصرية. استخدمت الدراسة بيانات سنوية من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٣، وتم تحليلها باستخدام آلية تصحيح الخطأ. أظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي الاستثماري أثر إيجابي على مؤشر جودة النمو، حيث إن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري بنسبة ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي تزيد المؤشر بـ ٠,٣٠٣ درجة، بينما كان الإنفاق الاستهلاكي غير ذي دلالة معنوية. أوصت الدراسة بإعادة النظر في توجهات السياسة المالية لتصبح أكثر فعالية في تحسين جودة النمو.

٢,٥. الدراسات باللغة الإنجليزية

• دراسة

Chandana Aluthge، Adamu Jibir و، Musa Abdu (2024)

هدفت إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي (بشقيه الاستثماري والتشغيلي) على النمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام بيانات الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٩. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الموزع الزمني (ARDL) مع الأخذ بعين الاعتبار وجود كسور هيكلية. أظهرت النتائج أن الإنفاق الاستثماري الحكومي له تأثير إيجابي ومهم على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، في حين أن الإنفاق التشغيلي لم يكن له تأثير مهم على النمو في أي من الفترتين. أوصت الدراسة بزيادة الإنفاق الاستثماري في المشاريع ذات التأثير المباشر على رفاهية المواطنين وتحسين أنماط الإنفاق التشغيلي من خلال إعادة تخصيص الموارد لأنشطة إنتاجية تعزز التنمية البشرية.

• دراسة

J.K. Giri and N. Thakkar (2024)

هدفت إلى تحليل العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والفقر والإنفاق الحكومي باستخدام نموذج معادلات متزامنة لبيانات ١٢٧ دولة خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠١٠. أوضحت النتائج أن الأزمات الاقتصادية ليس لها تأثير مباشر على الفقر، إلا أن هناك تأثيراً غير مباشر يتمثل في زيادة الفقر بسبب انخفاض الإنفاق الحكومي خلال الأزمات. أظهرت الدراسة نتائج متسقة سواء في الاقتصادات المتقدمة أو غير المتقدمة. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الإنفاق الحكومي أثناء الأزمات الاقتصادية لتخفيف حدة الفقر.

• دراسة

Anastasiou، Apergis and Zervoyianni (2024)

هدفت إلى دراسة التقارب بين الإنفاق والإيرادات العامة في دول الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرين خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٩ باستخدام تحليل التكتلات الإحصائي قبل وبعد أزمة الديون الأوروبية. أظهرت الدراسة أن التقارب بين الإنفاق والإيرادات العامة كان متفاوتاً بين الدول، حيث تمكنت بعض الدول من تحقيق تقارب كبير بعد الأزمة بينما لم تتمكن دول أخرى من ذلك. أوصت الدراسة بضرورة تحسين إدارة المالية العامة لتحقيق توازن أفضل بين الإنفاق والإيرادات في ظل الأزمات الاقتصادية.

التعليق على الدراسات السابقة واستخلاص الفجوة البحثية

أظهرت الدراسات السابقة تنوعاً واضحاً في تناول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات الاقتصادية المختلفة، مثل النمو الاقتصادي، التضخم، وجودة النمو، وذلك عبر دراسات تطبيقية على دول مثل العراق، ليبيا، مصر، ونيجيريا، بالإضافة إلى تحليلات دولية للأزمات الاقتصادية. وقد اعتمدت هذه الدراسات على مناهج كمية مختلفة مثل نماذج الانحدار الموزع الزمني (ARDL) وتصحيح الخطأ، مما ساهم في تقديم رؤى حول فعالية السياسات المالية. على الرغم من هذا الزخم البحثي، فإن معظم الدراسات ركزت على العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، بينما لم تحظ العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستقرار الاقتصادي، مقيساً بالتضخم مع إدخال متغيرات رقابية مثل الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة، بالاهتمام الكافي، لا سيما في السياق السعودي.

وبناءً على ذلك، تبرز الفجوة البحثية في قلة الدراسات التي تناولت تأثير الإنفاق الحكومي على الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مع تحليل العلاقة من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٢٤. وعليه، تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة عبر تقديم تحليل تطبيقي عميق يستند إلى بيانات الاقتصاد السعودي، بهدف تقديم توصيات عملية حول كيفية تعزيز سياسات الإنفاق الحكومي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٦. حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** تركز هذه الدراسة على الاقتصاد السعودي، حيث تم تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستقرار الاقتصادي داخل المملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة الفترة من 2000 إلى ٢٠٢٤، وهي فترة كافية لدراسة التغيرات الاقتصادية ودراسة العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج ARDL.

٧. منهجية البحث

- اعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي** لدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مقيساً بمعدل التضخم، خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٢٤.
- كما تم استخدام **المنهج القياسي** من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، نظراً لقدرته على تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات في المدى القصير والطويل، بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات، سواء كانت متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو الدرجة الصفرية $I(0)$.

ثانياً: الإطار النظري للبحث

١. مفهوم الإنفاق الحكومي وأهميته

الإفناق الحكومي هو المبالغ التي تخصصها الحكومات لتمويل مختلف الأنشطة والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. ويشمل الإفناق الحكومي مجموعة من المجالات مثل الإفناق على البنية التحتية، التعليم، الصحة، الدفاع، وبرامج الرعاية الاجتماعية. ويعد الإفناق الحكومي أداة رئيسية في توجيه الاقتصاد وتحفيز النمو، خاصة في فترات الركود أو الأزمات الاقتصادية (hbrarabic.com).

وتتمثل أهمية الإفناق الحكومي في أنه يساهم في دعم الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يساعد على تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار، حيث يمكن للإفناق الحكومي أن يؤدي دورًا محوريًا في فترات الأزمات الاقتصادية من خلال تعويض انخفاض الطلب الخاص، كما يساعد على تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي وتخفيف آثار البطالة والفقير (Keynes, 1936).

كما أن الإفناق الحكومي له تأثير مباشر على مستوى الاستثمارات العامة، حيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة في حجم المشاريع الإنشائية التي تساهم في خلق وظائف جديدة وتحفيز الطلب في الاقتصاد. علاوة على ذلك، فإن الإفناق الحكومي على البرامج الاجتماعية والصحية يُعد من العوامل التي تعزز من الاستقرار الاجتماعي وتخفف من تداعيات الأزمات الاقتصادية على الفئات الضعيفة (Blanchard & Leigh, 2013).

ويساهم الإفناق الحكومي، كأداة اقتصادية، في تحفيز النمو من خلال تمويل البنية التحتية، وتعزيز القطاعات الإنتاجية مثل التعليم والصحة، مما يرفع من الإنتاجية والقدرة التنافسية (صالح، ٢٠٢٠). وفقًا للنظرية الكينزية، يؤدي الإفناق الحكومي إلى تحفيز الطلب الكلي، ما يساهم في تنشيط الاقتصاد، خاصة خلال فترات الركود (Mankiw, 2018). ومع ذلك، فإن الإفراط في الإفناق، أو توجيهه نحو قطاعات غير منتجة، قد يؤدي إلى زيادة العجز المالي وتراكم الديون، مما ينعكس سلبيًا على الاستقرار المالي (الزهراني، ٢٠١٨).

لذا، فإن تحقيق النمو المستدام يتطلب سياسات إنفاق حكومي فعالة تركز على الاستثمار في البنية التحتية والموارد البشرية، كما أثبتت تجارب دول مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة التي حققت نموًا مستدامًا من خلال توجيه إنفاقها نحو القطاعات الإنتاجية، بعكس الدول التي ركزت على الإفناق الاستهلاكي فقط (Mankiw, 2018).

٢. التحديات والآثار السلبية المحتملة

رغم أن الإفناق الحكومي يمكن أن يكون له دور مهم في الحد من البطالة، إلا أن هناك بعض التحديات التي قد تواجه فعاليته في تحقيق ذلك. فإذا ما كان الإفناق الحكومي يتم بشكل عشوائي أو دون تحديد أولويات واضحة، فقد يؤدي ذلك إلى تأثيرات عكسية. فمن الممكن أن يؤدي الإفناق المفرط على برامج غير فعالة أو غير مستدامة إلى زيادة العجز في الميزانية العامة، مما قد يترتب عليه زيادة مستويات الديون العامة، وهو ما يمكن أن يسبب ضغطًا على الاقتصاد الكلي على المدى الطويل (Arestis & Sawyer, 2004).

كذلك، إذا تم توجيه الإفناق الحكومي نحو قطاعات محددة دون مراعاة احتياجات السوق، فقد لا ينعكس ذلك على خلق وظائف مستدامة، فمن الممكن أن يخلق الإفناق على بعض المشاريع ووظائف مؤقتة أو في قطاعات لا تتطلب مهارات عالية، مما لا يساهم بشكل فعال في خفض البطالة على المدى الطويل. لذلك، من المهم أن يكون الإفناق الحكومي متوازنًا وموجهًا نحو القطاعات التي يمكن أن تساهم في تحفيز النمو المستدام وخلق وظائف دائمة (Blanchard & Leigh, 2013).

وكما يعد الإفناق الحكومي أداة حيوية لمكافحة البطالة، خاصة في الأوقات التي يشهد فيها الاقتصاد صعوبات مثل الركود أو الأزمات، إلا أن فعاليته في تقليل البطالة تعتمد على كيفية توجيه هذا الإفناق ومدى ملاءمته لاحتياجات السوق. من خلال تحسين البنية التحتية، وتطوير التعليم، وتعزيز

الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الحيوية، يمكن للإنفاق الحكومي أن يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتقليص معدلات البطالة بشكل مستدام.

٣. تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم

يُعد التضخم ظاهرة اقتصادية محورية تمثل تحديًا كبيرًا لسياسات الاقتصاد الكلي، ويتمثل التضخم في الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد، مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة، وعادة ما يرتبط التضخم بالعديد من العوامل، من بينها الإنفاق الحكومي، الذي قد يؤدي إلى زيادات غير مرغوب فيها في الأسعار إذا لم يتم التحكم فيه بشكل مناسب. وفي هذا السياق، يدرس العديد من الباحثين العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم، حيث يتباين تأثير هذا الإنفاق وفقًا للظروف الاقتصادية المختلفة (الزهراني، ٢٠٢١).

• العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم

تعتبر النظرية الاقتصادية الكلاسيكية أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يؤدي إلى التضخم إذا كان غير مدروس أو إذا تم تمويله عن طريق زيادة عرض النقود في الاقتصاد. وفي هذا السياق، يرى العديد من الاقتصاديين أن زيادة الإنفاق الحكومي، خصوصًا في فترات النمو المرتفع أو في الاقتصادات التي تعمل بالقرب من طاقتها الإنتاجية القصوى، يمكن أن يسبب زيادة في الطلب الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (Tobin, 1972).

ويحدث التضخم عندما يتجاوز الطلب الكلي قدرة الاقتصاد على توفير السلع والخدمات. وفي مثل تلك الحالات، يؤدي الإنفاق الحكومي المفرط إلى الضغط على الموارد المحدودة، مما يعزز من زيادة الأسعار. هذا النوع من التضخم يُعرف بالتضخم الناتج عن الطلب، حيث يكون عرض السلع والخدمات غير قادر على مواكبة الطلب المرتفع الناتج عن الإنفاق الحكومي (Gordon, 1997).

• الإنفاق الحكومي والعلاقة مع التضخم في اقتصادات الأسواق الناشئة

في اقتصادات الأسواق الناشئة، يمكن أن يكون الإنفاق الحكومي أحد المحفزات الرئيسية للتضخم إذا تم تمويله من خلال الاقتراض الداخلي أو طباعة النقود. وفي تلك الحالات، قد يتسبب زيادة الإنفاق الحكومي في زيادة كمية النقود في الاقتصاد، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للعملة المحلية وارتفاع الأسعار بشكل عام. وتعد هذه الظاهرة أكثر وضوحًا في الدول التي تعاني من ارتفاع الدين العام أو عجز في الموازنة (Fischer, 1993).

بالإضافة إلى ذلك، عندما يكون الإنفاق الحكومي موجهًا نحو زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات دون مراعاة للقدرة الإنتاجية الفعلية للاقتصاد، فقد يؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع والخدمات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات التضخم. وعلى الرغم من أن هذا النوع من التضخم يمكن أن يكون مؤقتًا في بعض الأحيان، إلا أنه قد يتسبب في مشكلات اقتصادية طويلة الأمد إذا لم يتم التحكم في مستوياته بشكل مناسب (Mishkin, 2007).

• التضخم بسبب الإنفاق الحكومي على القطاع العام

في بعض الحالات، يؤدي الإنفاق الحكومي على المشاريع الكبيرة في القطاع العام، مثل مشروعات البنية التحتية، إلى زيادة التكلفة الكلية في الاقتصاد، فمن الممكن أن تؤدي تلك المشروعات إلى ضغط على أسعار المواد الخام مثل المعادن، الطاقة، والعمالة، مما يرفع من تكلفة الإنتاج ويؤدي إلى التضخم، خاصة إذا تم تمويل تلك المشروعات من خلال الاقتراض أو طباعة النقود (Barro, 1991).

كما يمكن أن يكون للإنفاق الحكومي تأثير مزدوج على التضخم، حيث يمكن أن يكون له دور إيجابي في تحفيز الاقتصاد إذا كان موجهاً نحو القطاعات الإنتاجية خلال فترات الركود، لكنه قد يؤدي إلى تضخم مرتفع إذا كان مفرطاً أو غير موجه بشكل مناسب. لذا، فمن المهم أن تتبع الحكومات سياسات مالية محسوبة لضمان أن يكون الإنفاق الحكومي فعالاً في تحفيز النمو دون التسبب في تضخم غير مرغوب فيه.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية

التعريف بمتغيرات الدراسة

- ١

جدول رقم (١) - تعريف بالمتغيرات المستخدمة في النموذج

نوع المتغير	المتغير	الوصف
المتغير التابع	معدل التضخم (INF RATE)	يعبر عن التغير النسبي في المستوى العام للأسعار، ويستخدم كمؤشر على الاستقرار الاقتصادي.
المتغير المستقل	إجمالي الإنفاق الحكومي (PUB EXP)	يمثل إجمالي النفقات التي تنفقها الحكومة على الأنشطة والخدمات العامة.
المتغيرات الرقابية	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	يعكس القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة.
	عجز الموازنة العامة (BUD DEFICIT)	الفرق بين الإيرادات والنفقات العامة، وهو مؤشر على الوضع المالي للحكومة.

٢. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

بداية وقبل إجراء أي تحليل إحصائي على البيانات لابد من التعرف على خصائص وطبيعة متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استعراض التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة. ومن أهم المقاييس الإحصائية المتبعة لوصف البيانات الكمية: مقاييس النزعة المركزية (مثل الوسط الحسابي والوسيط) ومقاييس التشتت (مثل الانحراف المعياري) لذا يجب حساب هذه المقاييس لكل متغير من متغيرات الدراسة بهدف التعرف عليها.

جدول رقم (٢) - الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	PUB_EXP	INF_RATE	GDP	PUB_DEFICIT
Mean	558.7480	2.324000	2225.824	29.19200
Median	478.4000	2.500000	2453.500	36.00000
Maximum	1360.000	9.900000	4277.100	580.9000
Minimum	138.8000	-1.200000	686.3000	-367.0000
Std. Dev.	333.3872	2.474416	1083.420	221.5164
Skewness	0.737130	0.865119	0.106769	0.286513
Kurtosis	2.640833	4.6896.36	2.005087	3.010827
Jarque-Bera	1.509631	6.092281	1.078594	0.342161
Probability	0.470097	0.047542	0.583158	0.842754

- إجمالي الإنفاق الحكومي (PUB_EXP): بلغ متوسط الإنفاق الحكومي حوالي ٥٥٨,٧٥ مليار ريال، بينما بلغ الوسيط ٤٧٨,٤ مليار ريال، مما يدل على وجود بعض القيم المرتفعة التي تؤثر على المتوسط. الحد الأقصى للإنفاق بلغ ١٣٦٠ مليار ريال، بينما كان الحد الأدنى ١٣٨,٨ مليار ريال، مما يعكس تفاوتاً ملحوظاً. الانحراف المعياري البالغ ٣٣٣,٣٩ يعكس درجة التشتت الكبيرة في البيانات. أما معامل الالتواء (Skewness) فهو ٠,٧٤، مما يشير إلى ميل طفيف نحو القيم الأعلى.
- معدل التضخم (INF_RATE): متوسط معدل التضخم ٢,٣٢٪، وهو أقل من الوسيط البالغ ٢,٥٪، مما يشير إلى وجود بعض القيم السالبة التي أثرت على المتوسط. الحد الأقصى بلغ ٩,٩٪، بينما كان الحد الأدنى -١,٢٪، وهو ما يظهر وجود فترات انكماش سعري. معامل الالتواء ٠,٨٧ يدل على ميل التوزيع نحو القيم الأعلى.
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي ٢٢٢٥,٨٢ مليار ريال، بينما بلغ الوسيط ٢٤٥٣,٥ مليار ريال، مما يشير إلى ميل طفيف نحو القيم الأعلى. الحد الأقصى ٤٢٧٧,١ مليار ريال والحد الأدنى ٦٨٦,٣ مليار ريال، مما يعكس نطاقاً واسعاً.
- عجز الموازنة العامة (BUD_DEFICIT): متوسط العجز بلغ ٢٩,١٩ مليار ريال، مع وسيط ٣٦ مليار ريال، مما يعكس تبايناً بين سنوات الفائض والعجز. الحد الأقصى ٥٨٠,٩ مليار ريال والحد الأدنى -٣٦٧ مليار ريال، مما يدل على فترات متفاوتة بشدة.
- بناءً على اختبار Jarque-Bera، يظهر أن البيانات الخاصة بمعدل التضخم (INF_RATE) قد لا تتبع التوزيع الطبيعي، بينما بقية المتغيرات تقترب من التوزيع الطبيعي، مما يوضح وجود استقرار نسبي في بعض المتغيرات، مع تقلبات ملحوظة في الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة.

٤. اختبار جذر الوحدة Unit root test

جدول رقم (٣) - اختبار جذر الوحدة لديكي فولر
(Augmented Dickey-Fuller test)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root					
At Level					
		PUB_EXP	INF_RATE	GDP	PUB_DEFICIT
With Constant	t-Statistic	١,٥٨٦٧٢١	٢,٨٦٧٧٠٩-	٠,٢٦٨٧٧٤	٢,٤٤٦٦٣٠-
	Prob.	٠,٩٩٩٠	٠,٠٦٤١	٠,٩٧١٣	٠,١٤٠٤
With Constant & Trend	t-Statistic	٠,٩٢٢٥٣٢-	٢,٧٢٧٧٤٦-	٢,٠٠٤٦٥٣-	٢,٦٠٠٢٠٨-
	Prob.	٠,٩٣٦٦	٠,٢٣٥١	٠,٥٦٩٥	٠,٢٨٣٢
Without Constant & Trend	t-Statistic	٣,٤٤٤٩٢٢	٠,٩٧٦٠٣٥-	٢,٨٠٠٠٥٢	٢,٤٦٨٧٢٥-
	Prob.	٠,٩٩٩٥	٠,٢٨٤٦	٠,٩٩٧٨	٠,٠١٦٠
At First Difference					
		PUB_EXP	INF_RATE	GDP	PUB_DEFICIT
With Constant	t-Statistic	٣,٤٠٠٩٣٢-	٧,٧٤٠٢٦٤-	٤,١٦٨٦٣٣-	٦,٠٩٢٠٦٩-
	Prob.	٠,٠٢١٦	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٣٩	٠,٠٠٠٠
With Constant & Trend	t-Statistic	٣,٨٩٠٨٢٤-	٧,٧٩٢٤٤٧-	٤,١٢١٣٣٨-	٥,٩٤٤٠٤٦-
	Prob.	٠,٠٢٩٥	٠,٠٠٠٠	٠,٠١٨٥	٠,٠٠٠٤
Without Constant & Trend	t-Statistic	٢,٤٧٧٧١٣-	٧,٨٧٦٦٥٤-	٣,١٦٠٥٦٥-	٦,٢٣٢٢٢٠-
	Prob.	٠,٠١٥٧	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٣٠	٠,٠٠٠٠

• تحليل نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) واختيار نموذج ARDL

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى تحديد مدى استقرار المتغيرات الزمنية والتأكد من عدم وجود جذر وحدة، مما يؤثر على اختيار النموذج المناسب. بناءً على نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF)، يمكن تفسير النتائج لكل متغير على النحو التالي:

• عند المستوى: (At Level)

- يتبين أن جميع المتغيرات المستقلة (PUB_EXP، GDP، BUD_DEFICIT) والمتغير التابع (INF_RATE) غير ساكنة عند المستوى، حيث كانت القيم الاحتمالية (Prob) أكبر من ٠,٠٥، مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية بوجود جذر وحدة.

• عند الفرق الأول: (At First Difference)

○ بعد أخذ الفرق الأول، أصبحت جميع المتغيرات ساكنة، حيث انخفضت القيم الاحتمالية إلى أقل من ٠,٠٥، مما يعني رفض الفرضية الصفرية.

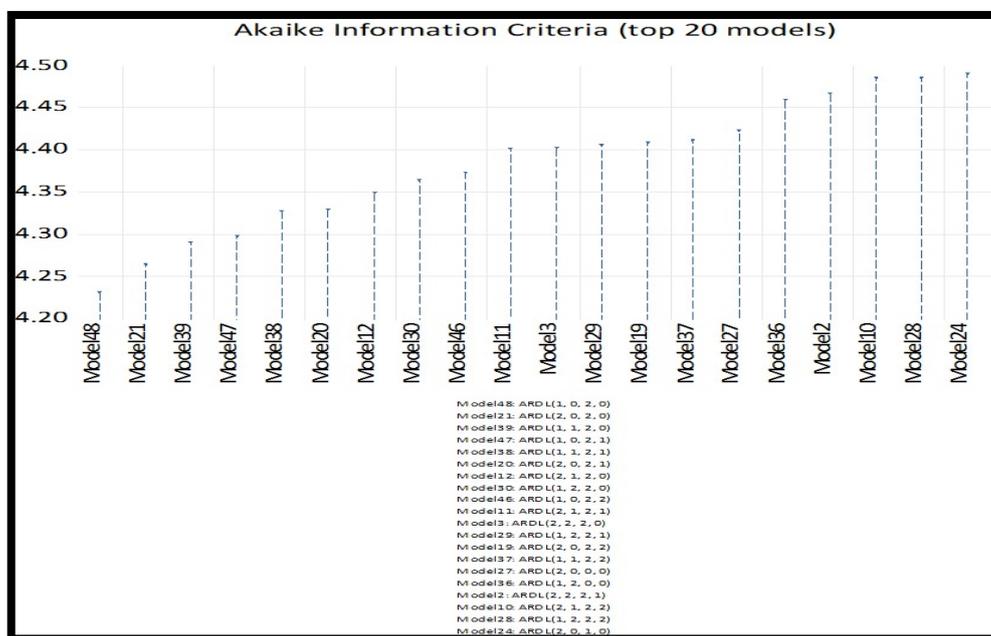
بناءً على هذه النتائج، وبما أن المتغيرات ليست جميعها ساكنة عند المستوى، ولكن بعضها أصبح ساكنًا عند الفرق الأول، فإن نموذج ARDL هو الأنسب. هذا النموذج يسمح بالتعامل مع متغيرات ذات درجات تكامل مختلفة $I(0)$ و $I(1)$ ، كما يمكنه تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، وهو ما يتماشى مع أهداف الدراسة لتحليل أثر الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

٥. تقدير نموذج ARDL

اعتماد علي برنامج E-views12 تم اجراء مقارنات بين أكثر من ٨ نماذج ARDL لتحديد النموذج الأفضل تمثيلا للبيانات، وكانت النتيجة لصالح نموذج ARDL (1,0,2,0) كما هو موضح بالشكل رقم (١).

شكل رقم (١)

نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى حسب المعيار AIC لتحديد نموذج ARDL الأفضل للبيانات



جدول رقم (٤) - تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: INF_RATE

Method: ARDL				
Sample (adjusted): 3 34				
Included observations: 23 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lag, automatic): PUB_DEFICIT GDP PUB_EXP				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 54				
Selected Model: ARDL (1, 0, 2, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
No d.f. adjustment for standard errors & covariance				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF_RATE(-1)	0.325866	0.171163	1.903832	0.0751
PUB_DEFICIT	0.0091448	0.002849	3.211343	0.0054
GDP	-0.001474	0.002113	-0.697670	0.4954
GDP(-1)	-0.002645	0.002395	-1.104135	0.2859
GDP(-2)	0.006558	0.002215	2.960859	0.0092
PUB_EXP	-0.004483	0.004209	-1.065266	0.3026
C	-0.018954	1.135362	-0.019964	0.9869
R-squared	0.587691	Mean dependent var		2.617391
Adjusted R-squared	0.433075	S.D. dependent var		2.356741
S.E. of regression	1.774495	Akaike info criterion		4.230699
Sum squared resid	50.38130	Schwarz criterion		4.576284
Log likelihood	-41.65303	Hannan-Quinn criter.		4.317612
F-statistic	3.800974	Durbin-Watson stat		2.392734
Prob(F-statistic)	0.015146			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

جاءت النتائج الإحصائية لتبرز العلاقة الديناميكية بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الأخرى على النحو التالي:

١. ظهر تأثير معنوي وإيجابي لعجز الموازنة العامة (PUB_DEFICIT) على معدل التضخم، حيث كانت قيمة معامل العجز ٠,٠٠٩١٤٤٨ بمستوى معنوية ٠,٠٠٥٤، ما يشير إلى أن زيادة العجز تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم.
٢. بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي (GDP)، فقد تبين أن قيمته الحالية لم تكن معنوية (بمعامل - ٠,٠٠١٤٧٤ ومستوى معنوية ٠,٤٩٥٤)، بينما ظهر تأثير الناتج المحلي الإجمالي بعد فترتين زمنييتين ((GDP(-2) معنوياً على التضخم، حيث كان معامل التأثير ٠,٠٠٦٥٥٨ ومستوى معنوية ٠,٠٠٩٢.
٣. أما الإنفاق الحكومي (PUB_EXP)، فلم يكن له تأثير معنوي مباشر على التضخم، إذ بلغ معامل التأثير -٠,٠٠٤٤٨٣ ومستوى معنوية ٠,٣٠٢٦، مما يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي في المدى القصير لا تؤدي إلى تغييرات كبيرة في معدل التضخم.
٤. من الناحية الإحصائية، أظهر النموذج جودة مقبولة، حيث بلغ معامل التحديد (R-squared) 0.587691، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي ٥٨,٨٪ من التغيرات في معدل التضخم. كما أكد اختبار (F-statistic) معنوية النموذج الإجمالية بمستوى ٠,٠١٥١٤٦، مما يدعم مصداقية النتائج.

بناءً عليه، تعكس هذه النتائج أن الإنفاق العام وعجز الموازنة والناتج المحلي الإجمالي جميعها تؤدي أدواراً متفاوتة في تحديد مسار التضخم في المملكة العربية السعودية، مع ضرورة إجراء مزيد من الدراسات لمعرفة التأثيرات طويلة الأجل لتلك المتغيرات. النموذج يقدم إطاراً مبدئياً لفهم العلاقة بين السياسات المالية والاستقرار الاقتصادي، ويوصي بضرورة ضبط عجز الموازنة وتعزيز السياسات النقدية لاحتواء التضخم وضمان نمو اقتصادي مستقر.

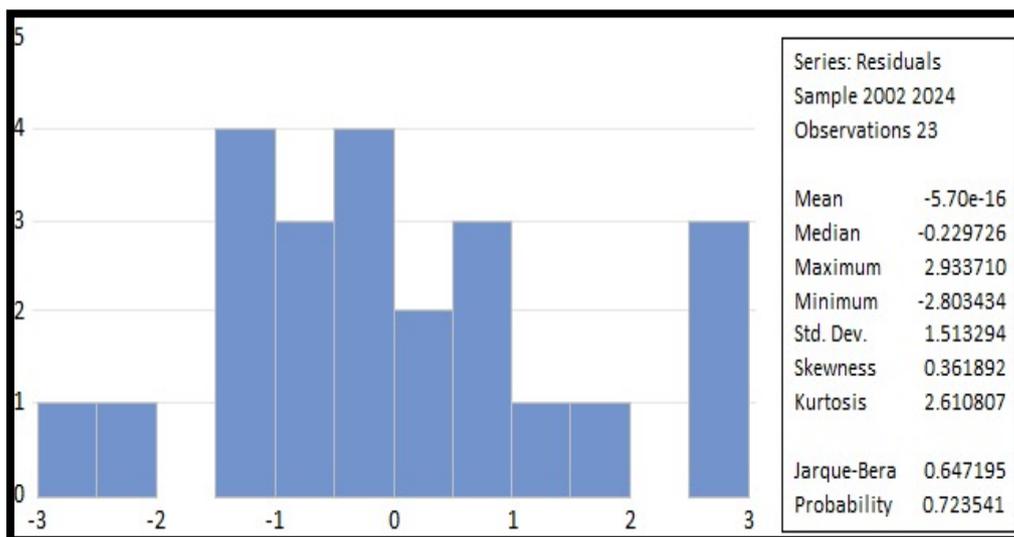
٦. الاختبارات التشخيصية للنموذج

قبل إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة لابد من إجراء بعض الاختبارات الإحصائية على النموذج للتأكد من كون النموذج خالٍ من المشاكل القياسية ويمكن الاعتماد عليه في إجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك. وهذه الاختبارات هي

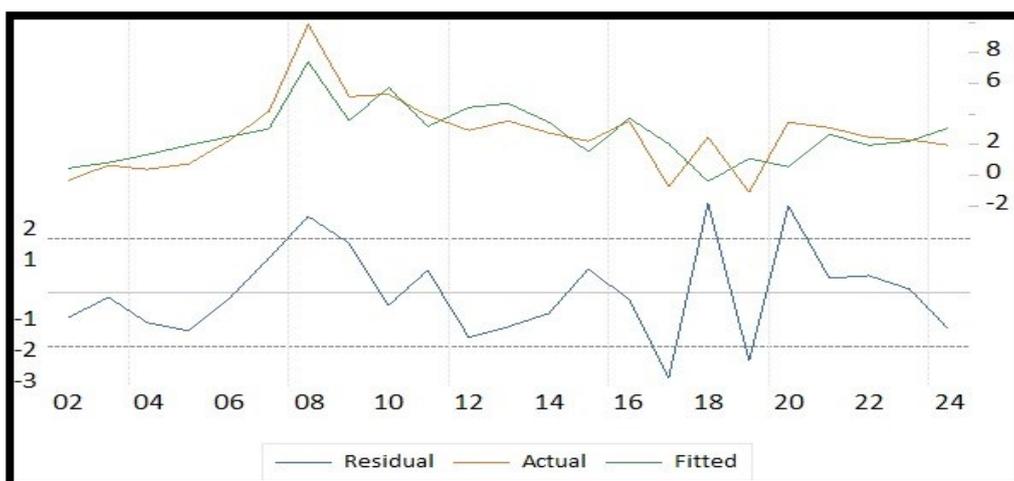
- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality test)
- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي (Serial Correlation LM Test)
- واختبار عدم ثبات التباين للبواقي (Heteroskedasticity Test)
- اختبار الاستقرار للنموذج في الأجل القصير (CUSUM)

١,٦. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality test)

ويتم ذلك من خلال اختبار Jarque-Bera. ويتضح من شكل رقم (2) أن القيمة الاحتمالية (p-value) للاختبار تساوي ٠,٧٢٣٥٤١ وهي قيمة أكبر من ٠,٠٥، وذلك يعني أننا أن الأخطاء للبواقي لهذا النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي.



شكل رقم (٢) - اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



شكل رقم (٣) القيم الفعلية مقارنة بالقيم التقديرية للنموذج خلال الفترة (٢٠٢٤ - ٢٠٠٠)

شكل رقم (٢) يظهر القيم الفعلية والقيم التقديرية لمعدل التضخم وذلك من خلال مستويات مختلفة من الانفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة للدولة وكذلك الناتج المحلي الإجمالي وكل ذلك قيم البواقي خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٠٠) اعتماداً على تقديرات نموذج ARDL. ويتضح من الشكل قرب القيم التقديرية من القيم الفعلية وهذا يعني جودة توفيق النموذج المختار.

٢,٦. اختبار الارتباط التسلسلي

اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي (Serial Correlation LM Test) واختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test)

إنه تمثيل رياضي لمدى تشابه سلسلة زمنية معينة مع أخرى متأخرة من نفسها على فترات زمنية متتالية. أي أنه حساب العلاقة بين سلسلة زمنية مرتين مرة في شكلها الأصلي ثم نفس السلسلة في فترة زمنية أخرى. يمكن أن يسمى الارتباط الذاتي الارتباط المتأخر أو الارتباط التسلسلي لأنه يقيس العلاقة بين القيمة الحالية للمتغير وقيمه السابقة.

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي إلى حقيقة أنه لا توجد علاقة بين المتغيرات العشوائية في فترة زمنية واحدة والمتغيرات العشوائية في فترة زمنية أخرى، مما يعني أن وجود الارتباط التلقائي لن يؤثر على معاملات الانحدار، وهو تقدير خطي غير متحيز، ولكنه سيجعل هذه المتغيرات غير الكافية، حيث الخطأ المعياري لتوزيع عينات معاملات الانحدار، وبالتالي، فإن تقديرات فترات الثقة ونتائج اختبارات الفرضيات يمكن أن تكون مضللة، مما يزيد من احتمالية حدوث أخطاء من النوع الأول أو النوع الثاني.

ويمكننا اختبار وفحص الارتباط الذاتي باستخدام serial correlation LM test وبالنظر الي الجدول التالي نجد انه قيمة معلمة الاحتمال كانت ٤١٢٥٠ أكبر من مستوي المعنوية الذي اختاره الباحث وهو ٥٪ ومن ثم لا يوجد دليل علي قبول فرض العدم ومن ثم نقبل الفرض البديل وهو انه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء.

جدول رقم (٥) – اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags				
F-statistic	0.943959	Prob. F(2,14)	0.4125	
Obs*R-squared	2.733028	Prob. Chi-Square(2)	0.2550	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 03/09/25 Time: 07:54				
Sample: 2002 2024				
Included observations: 23				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF_RATE(-1)	0.118546	0.257779	0.459876	0.6527
BUD_DEFICIT	0.000245	0.002888	0.084847	0.9336
GDP	-0.000559	0.002256	-0.247927	0.8078
GDP(-1)	-4.85E-05	0.002636	-0.018391	0.9856
GDP(-2)	7.16E-05	0.002224	0.032210	0.9748
PUB_EXP	0.001687	0.004554	0.370411	0.7166
C	-0.014630	1.181739	-0.012380	0.9903
RESID(-1)	-0.311740	0.396836	-0.785565	0.4452
RESID(-2)	0.196463	0.307924	0.638025	0.5338
R-squared	0.118827	Mean dependent var	-5.70E-16	
Adjusted R-squared	-0.384700	S.D. dependent var	1.513294	
S.E. of regression	1.780743	Akaike info criterion	4.278110	
Sum squared resid	44.39462	Schwarz criterion	4.722434	
Log likelihood	-40.19826	Hannan-Quinn criter.	4.389856	
F-statistic	0.235990	Durbin-Watson stat	1.925248	
Prob(F-statistic)	0.976843			

٣,٦. عدم ثبات التباين للبواقي Heteroskedasticity

يتم تحديد أحد الافتراضات المهمة من خلال أحد افتراضات طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وهي أن تباين مصطلح الخطأ ثابت ومتساو لجميع ملاحظات العينة، بمعنى آخر

$$\sigma_u^2 = E(u_i)^2 = \text{var}(U_i) = E[u_i - E(u_i)]^2$$

وهذا الفرض يسمى بفرض تجانس تباين الخطأ Homoscedasticity وهذا الفرض يشير الي أن احتمال توزيع الحد العشوائي تظل كما هي لكل مشاهدات المتغيرات في النموذج اي ان التباين لحد الخطأ يكون ثابتا لكل قيم المتغيرات المستقلة. ومن الاسباب لحدوث تلك المشكلة اسباب عديدة منها ان الزمن له تأثير معنوي ايجابي على ارتفاع مقدار التباين لحد الخطأ العشوائي او تأثير سلبي. ويمكننا الكشف عن هذه المشكلة باستخدام العديد من الاختبارات مثل اختبارات مثل-breusch white test pagen-godfrey, Harvey test,glejser وغيرها من الاختبارات وسوف نعتمد Glejser مع العلم ان نتائج اغلب الاختبارات تكاد تكون متقاربة وبالنظر الي الجدول التالي نجد ان نتيجة احتمال كاي ٠,٧٦٣٦ وايضا اختبار f كانت ٠,٨٣١٢ والذي كان أكبر من مستوي المعنوية الذي اختاره الباحث وهو ٥٪ ومن ثم لا يجد الباحث ما يؤيد قبول الفرض العدم ومن ثم يتم قبول الفرض البديل بأنه لا يوجد تباين في حد الخطأ العشوائي.

جدول رقم (٦) - عدم ثبات التباين للبواقي Heteroskedasticity

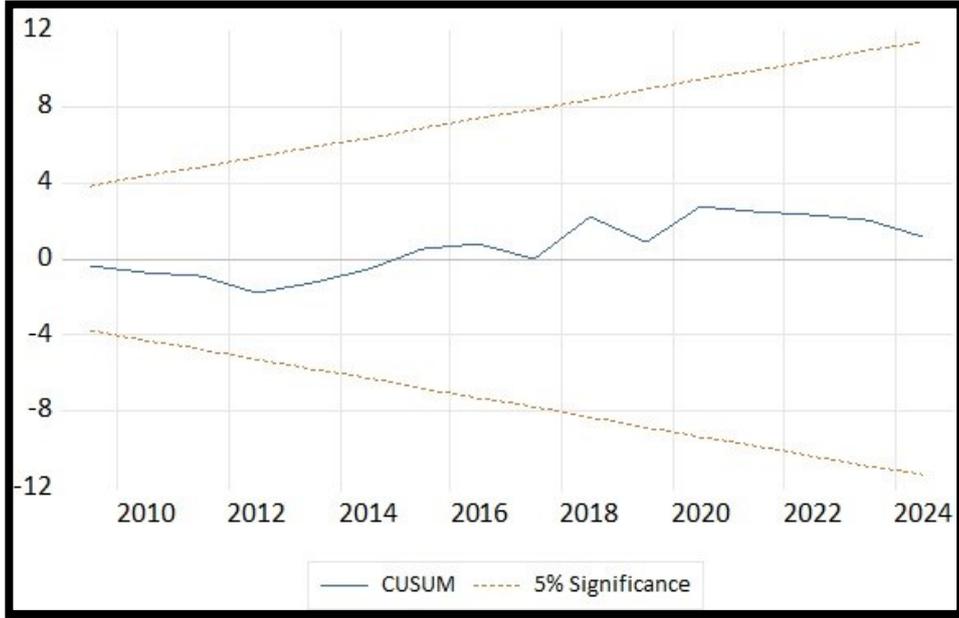
Heteroskedasticity Test: Glejser			
F-statistic	٠,٤٥٤٨٩٢	Prob. F(5,24)	٠,٨٣١٢
Obs*R-squared	٣,٣٥١٦٩٦	Prob. Chi-Square (5)	٠,٧٦٣٦
Scaled explained SS	٢,٢٨٩٣٢٧	Prob. Chi-Square (5)	٠,٨٩١٣

٤,٦. اختبار الاستقرار للنموذج في الأجل القصير (CUSUM)

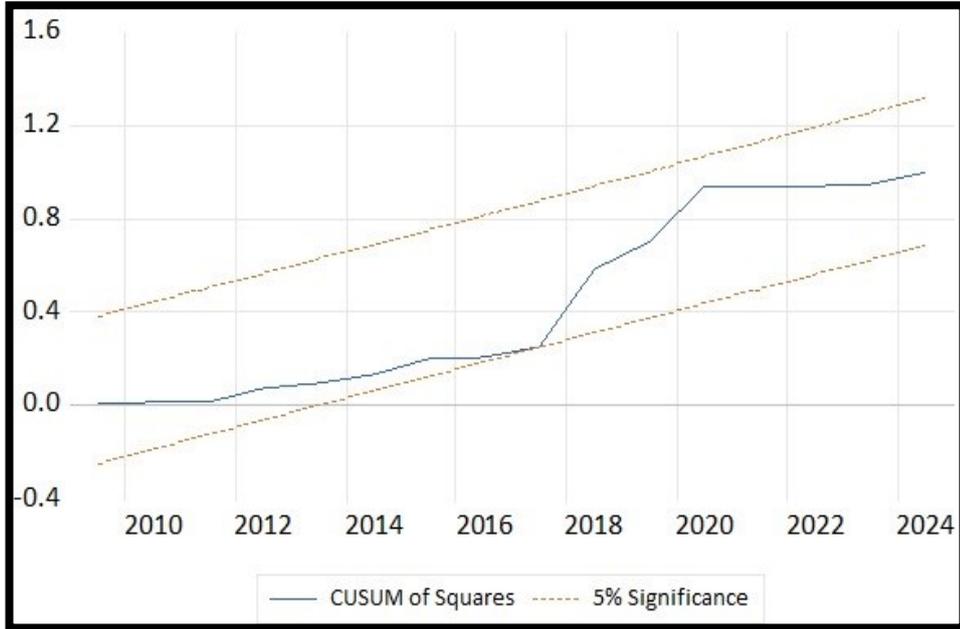
وللتأكد من عدم وجود أي تغييرات هيكلية في بيانات هذه الدراسة، يتم استخدام اختبارات مناسبة مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)، والممثلة في الشكلين رقم (4) و(5). وتعد هذه الاختبارات من أهم الأدوات لأنها توضح أمرين مهمين: أولاً، وجود أي تغيير هيكلية في البيانات؛ وثانياً، مدى انسجام واستقرار المعلمات قصيرة الأجل مع المعلمات طويلة الأجل. وأوضح العديد من الدراسات التطبيقية أنه غالباً ما تُستخدم هذه الاختبارات مع منهجية (ARDL).

وبالنظر الي الشكل رقم (4) والشكل رقم (5) نجد أن جميع القيم الخاصة بـ CUSUM و CUSUM of square داخل حدين فترة. مما يشر الي ثبات معاملات الانحدار واستقرار النموذج وقدرته على التنبؤ.

- اختبار الاستقرار لنموذج ARDL (١, ٠, ٢, ٠) باستخدام المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)



شكل رقم (٤) - اختبار الاستقرار لنموذج ARDL



شكل رقم (٥) اختبار الاستقرار لنموذج ARDL باستخدام المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of square)

٧. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (F-Bounds Test)

بعد أن اجتاز النموذج المقترح ARDL (1,0,2,0) جميع الاختبارات التشخيصية إذا يمكننا الاعتماد على هذا النموذج في اجراء اختبار التكامل المشترك لدراسة العلاقة طويلة الأجل بالاعتماد على اختبار الحدود (F-bounds test). جدول رقم (٧) يحتوي على نتائج اختبار الحدود (F-Bounds Test).

يلاحظ من الجدول رقم (٧) ان قيمة الاختبار F المحسوبة بلغت 4.234582 وهي أكبر من القيمة الحرجة للحد الاعلى والادنى عند مستوى معنوية 5% ، مما يعني رفض فرض العدم أي يوجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنه طويلة) بين المتغيرات تتجه هذه العلاقة التوازنية من جملة المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع.

جدول رقم (٧) يوضح نتائج اختبار الحدود (F-Bounds Test) لنموذج ARDL (1, 0, 2, 0)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.234582	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي E-views

٨. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)

وبعد التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنه طويلة) بين المتغيرات، يجب علينا تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة المعلمات المقدرة في الأجلين القصير والطويل. ويعرض الجدول رقم (8) نتائج نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL.

جدول رقم (٨) يوضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.018954	1.135362	-0.016694	0.9869
INF_RATE(-1)*	-0.674134	0.171163	-3.938545	0.0012
BUD_DEFICIT**	0.009148	0.002849	3.211343	0.0054
GDP(-1)	0.002439	0.001495	1.632052	0.1222
PUD-EXP**	-0.004483	0.004209	-1.065266	0.3026
D(GDP)	-0.001474	0.002113	-0.697670	0.4954
D(GDP(-1))	-0.006558	0.002215	-2.960859	0.0092

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-views ١٢١

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة لمتغير الإنفاق الحكومي PUB_EXP، باعتباره من المتغيرات المستقلة، لم يكن له أثر معنوي على معدل التضخم، حيث بلغت قيمة الاحتمال P-value 0.3026، وهي أكبر من مستوى المعنوية ١٠٪، مما يعني أن تأثيره غير مؤكد. بالنظر إلى مقدار المعامل -٠,٠٠٤٥، فإن ذلك يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة قد تؤدي إلى انخفاض طفيف في معدل التضخم بمقدار ٠,٠٠٤٥، إلا أن هذه النتيجة ليست ذات دلالة إحصائية.
- بالنسبة لمتغير عجز الموازنة BUD_DEFICIT، باعتباره أحد المتغيرات المستقلة المؤثرة على معدل التضخم، كان له أثر معنوي، حيث بلغت قيمة الاحتمال P-value 0.0054، أي أقل من مستوى المعنوية ٥٪. بالنظر إلى مقدار المعامل ٠,٠٠٩١، فإن ذلك يعني أنه كلما زاد عجز الموازنة العامة بوحدة واحدة، ارتفع معدل التضخم بمقدار ٠,٠٠٩١، مما يعكس علاقة طردية بين عجز الموازنة ومعدل التضخم.
- بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي (-1) GDP، مبطنًا بفترة واحدة، لم يكن له أثر معنوي على معدل التضخم، حيث بلغت قيمة الاحتمال P-value 0.1222، وهي أكبر من مستوى المعنوية ١٠٪، مما يعني أن تأثيره غير مؤكد إحصائيًا. بالنظر إلى مقدار المعامل ٠,٠٠٢٤، فإن ذلك يشير إلى أنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة، ارتفع معدل التضخم بمقدار ٠,٠٠٢٤، لكن هذه النتيجة غير حاسمة إحصائيًا.
- بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ (-1) INF_RATE، كان ذا أثر معنوي، حيث بلغت قيمة الاحتمال P-value 0.0012، مما يشير إلى أن هناك سرعة في تعديل الاختلالات في معدل التضخم نحو التوازن طويل الأجل، وأن حوالي ٦٧,٤٪ من الاختلالات يتم تصحيحها في كل فترة، مما يعكس وجود علاقة توازنية بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة.

ملخص نتائج البحث

من خلال تحليل السياسات المالية والإنفاق العام في المملكة العربية السعودية، يمكن استخلاص النتائج التالية :

- يؤدي الإنفاق العام دوراً جوهرياً في التأثير على الاستقرار الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بمعدل التضخم.
- زيادة الإنفاق العام، دون تخطيط ودراسة مسبقة، قد يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، مما يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي
- أظهر النموذج القياسي أن هناك علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام والتضخم، حيث يؤدي الإنفاق غير الموجه إلى زيادة الضغوط التضخمية.
- لوحظ أن الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة يعملان كمتغيرات رقابية تؤثر على طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم، حيث يعكس النمو الاقتصادي القوي قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات، بينما يعزز العجز المالي من الضغوط التضخمية .
- تؤكد النتائج أن تحقيق التوازن بين زيادة الإنفاق الحكومي وضبط العجز المالي يعد أمراً ضرورياً لدعم الاستقرار الاقتصادي.

التوصيات

بناءً على النتائج المستخلصة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

- ضرورة تبني سياسات إنفاق حكومي تستهدف دعم القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.
- العمل على وضع حدود واضحة للعجز المالي من خلال سياسات تضمن استدامة الإنفاق العام دون التأثير السلبي على التضخم.
- تشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أدوات فعالة لتحفيز النمو دون التسبب في ضغوط تضخمية.
- تعزيز الشفافية والمراقبة في القرارات المتعلقة بالإنفاق الحكومي، لضمان توجيه الموارد نحو الأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثيراً.
- رفع مستوى الوعي لدى المواطنين حول سياسات الإنفاق العام وتأثيرها على الاقتصاد، مما يساهم في دعم الخطط الحكومية.

المراجع العربية

- الجراح، م. بن ع.، والمحميد، أ. بن ع. (١٩٩٧). الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، ٢٢، (86).
- الحربي، أ. (٢٠٢٠). الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط في المملكة العربية السعودية. *المجلة الدولية لتكنولوجيا المعلومات* <https://doi.org/10.1007/s41870-020-00432-w>.
- الزهراني، س. (2021). الإنفاق الحكومي والاقتصاد الوطني: التأثيرات والفرص. دار الفارس.
- صالح، م. (2019). أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي. دار النهضة العربية.
- ضو، ع. م. ع. (٢٠٢٤). أثر الإنفاق الحكومي على التضخم والنمو في الناتج المحلي الإجمالي. *مجلة البيان العلمية*، (18)، ١٠٩-١٢٥.
- السيد، ح.، مصطفى، م.، & الشهاوي، ع. (٢٠٢٤). أثر الإنفاق الحكومي على جودة النمو في مصر في الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٢٣. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، ١٥ (3)، ١٢٤-١٥٤.
- غسان، ح.، والهجهوج، ح. (٢٠٠٨). ما هي طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي؟ *مجلة التعاون الفصلية*، ٦٨، ١٥-٣٨.
- منخي، ع. ع. ف.، & سلمان، أ. ع. (٢٠٢٤). تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022). *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، ١٦ (53)، ١٩٨-٢٢١. الاسترجاع من <https://kjeas.uowasit.edu.iq/index.php/kjeas/article/view/851>
- مؤمن، ع. (2017). *الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي*. دار المعرفة.

المراجع الأجنبية

- Alesina, A., & Ardagna, S. (2010). Large changes in fiscal policy: Taxes versus spending. *NBER Working Paper No. 15438*.
- Ali, A. (2020). Volatility of oil prices and public spending in Saudi Arabia: Sensitivity and trend analysis. *International Journal of Economics and Energy Policy*, 10(1), p, 165. <https://doi.org/10.32479/ijjep.10601>.
- Anastasiou, A., Apergis, N., & Zervoyianni, A. (2024). Convergence of public expenditures and revenues in EU28 during 2002–2019: Evidence from club-clustering analysis before and after the European debt crisis. *International Journal of Finance & Economics*, 29(2), 1856-1876.
- Arestis, P., & Sawyer, M. (2004). *The economic role of the government*. Edward Elgar Publishing.
- Barro, R. J. (1991). Economic growth in a cross-section of countries. *Quarterly Journal of Economics*, 106(2), 407-443.
- Blanchard, O., & Leigh, D. (2013). Growth forecast errors and fiscal multipliers. *IMF Working Paper No. 13/1*.
- Blinder, A. S. (2013). *After the music stopped: The financial crisis, the response, and the work ahead*. Penguin Press.
- Cavallo, D. (2005). Argentina's economic crisis: Causes and policy responses. *World Economics*, 6(3), 22-44.
- Chandana, A., Adamu, J., & Musa, A. (2024). Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Nigeria, 1970-2019. *CBN Journal of Applied Statistics (JAS)*, 11(2), Article 6. Available at: <https://dc.cbn.gov.ng/jas/vol11/iss2/6>
- De Grauwe, P. (2013). The political economy of the Eurozone crisis. *Economica*, 80(318), 19-47.
- Dullien, S., & Janssen, N. (2014). The role of fiscal policy in stabilizing economic activity. *IMF Working Paper*.
- Fischer, S. (1993). The role of macroeconomic factors in growth. *Journal of Economic Literature*, 31(3), 1001-1031.
- Giri, J. K., & Thakkar, N. (2024). Poverty, Crisis and Government Expenditure: An Empirical Analysis. In Chatterjee, T. (Ed.), *International Trade, Economic Crisis and the Sustainable Development Goals* (pp. 49-73). Emerald Publishing Limited, Leeds. <https://doi.org/10.1108/978-1-83753-586-620241004>
- Gordon, R. J. (1997). The time-varying NAIRU and its implications for economic policy. *Journal of Economic Perspectives*, 11(1), 11-32.

-
-
- Klein, M. W. (2003). The Argentine crisis: Causes and consequences. *Economics & Politics*, 15(3), 177-196.
 - Krugman, P. (1998). Japan's trap. *The New York Times*.
 - Mankiw, N. G. (2018). *Principles of economics*. Cengage Learning.
 - Mishkin, F. S. (2007). *The economics of money, banking, and financial markets*. Pearson Prentice Hall.
 - Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2009). *This time is different: Eight centuries of financial folly*. Princeton University Press.
 - Sultan, Z.A., Haque, M.I. (2018), Oil exports and economic growth: An empirical evidence from Saudi Arabia. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 8(5), 281-287.
 - Tobin, J. (1972). Inflation and unemployment: Theory and policy. *American Economic Review*, 62(1), 65-77.

"The Impact of Government Spending on Economic Stability: An Applied Study on the Saudi Economy"

Dr. Mujahid Difallah Saleh Alamri

Assistant Professor in the Department of Economics Faculty of Systems and Economics, Islamic University of Medina

Abstract:

This study aims to examine the impact of government spending on economic stability in Saudi Arabia, measured by the inflation rate, during the period from 2000 to 2024, considering control variables such as gross domestic product (GDP) and budget deficit. The study relied on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to analyze the relationship between these variables. The results revealed a long-term relationship between government spending and inflation, indicating that unregulated government spending leads to increased inflationary pressures, while the budget deficit exacerbates this negative relationship, whereas economic growth helps mitigate inflation. The study recommended adopting government spending policies that support productive sectors and infrastructure, setting clear limits on the budget deficit, encouraging investment in small and medium enterprises, and enhancing transparency and periodic review of financial policies to achieve a balance between government spending and economic stability.

Keywords: Government spending, Economic stability, Inflation, Gross domestic product (GDP), ARDL model